● أخبار قصيرة

إيران تصدّر السيارات إلى دول أوروبية وآسيوية

تم خلال الأشهر الستة الماضية، تصدير السيارات الإيرانية إلى إسبانيا وبيلاروسيا وتركيا والصين والعراق وبعض المناطق الاقتصادية الخاصة في دول مختلفة.

وبلغت قيمة صادرات السيارات الإيرانية المصدرة إلى إسبانيا خلال هذه الفترة ١١٤ ألفاً و٣٣٤ دولاراً، كما بلغت قيمة صادرات السيارات إلى بيلاروسيا خلال الفترة المذكورة ١٠ آلاف و٦٠٠ دولار. كما بلغت قيمة صادرات السيارات إلى تركيا ١٨ ألف و٥٠٠ دولار، وقيمة صادرات السيارات إلى الصين ٥٦٧ ألفاً و٧٩ دولاراً.

وبلغت قيمة صادرات السيارات الإيرانية إلى العراق مليون و٣٠٥ آلاف و٢٣١ دولاراً وإلى المناطق الخاصة ٣٨ ألفاً و٦٧٨ دولاراً. وبذلك يكون إجمالي قيمة صادرات السيارات خلال الأشهر الستة الماضية ٢ مليون ٥٤ ألف ٤٢٢ دولار.

توليد الكهرباء بمحطات طهران ينمو ٢/٥٪

أعلن المدير التنفيذي لشركة الطاقة الكهربائية في طهران تسجيل توليد الكهرباء بمحطات العاصمة نمواً بنسبة ٢/٥٪ خلال ٦ شهور (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤).

وأوضح يعقوب روحي، أمس الأحد، بأن توليد الكهرباء بمحطات طهران تحت إشراف الشركة سجل أكثر من ٣/٧٧٠ مليار كيلوواط ساعة بنمو ٢/٥٪ عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٣.

وحول تطوير محطة "ري" الكهربائية في طهران، أشار روحي إلى أن كفاءة المحطة تبلغ حالياً ٢٣٪ وستزداد بعد تركيب وتدشين وحدات جديدة حتى مارس/ آذار ٢٠٢٦.

إنتاج الأرز في إيران يبلغ ٢/٧ مليون طن

أعلن مسؤول بوزارة الزراعة تسجيل إنتاج الأرز ٢/٧ مليون طن في العام الإيراني الجاري (البادئ ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤).

وأوضح سهراب سهرابي، في تصريح صحفي أمس الأحد، بأن احتياجات البلاد من الأرز سيتم تغطيتها هذا العام بالكامل نظراً لتسجيل الإنتاج المحلي ٢/٧ مليون طن بجانب توريد ٥٠٠ ألف طن من الخارج.

واستدرك قائلاً: إن الاحتياجات السنوية للبلاد هي ٣/٢ مليون طن، مشيراً إلى أن إنتاج الأرز هذا العام سجل زيادة بنسبة ٣٥٪ عن العام المنتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٢.

بيانات مصلحة الجمارك الإيرانية أظهرت تسجيل الصادرات إلى روسيا ١/٣ مليون طن من السلع بواقع ٤٩٤ مليون دولار في ٦ شهور

لتوفير الطاقة للمنطقة والعالم

شركة الغاز الإيرانية تؤكد أهمية الإتصال الشبكي مع روسيا

الوفاق/وكالات

أكد المدير التنفيذي لشركة الغاز الوطنية الإيرانية على أهمية دور الإتصال الشبكي مع روسيا في توفير الطاقة للمنطقة والعالم.

وأشار سعيد توكلي، في الاجتماع الافتراضي للدورة الـ١٣ للمنتدى الدولي للغاز في سانت بطرسبرغ، إلى أهمية دور إيران في توفير الطاقة لنفسها ودول المنطقة لامتلاكها قدرة إنتاج أكثر من مليار مترمكعب من الغاز يومياً وشبكة أنابيب واسعة للتوزيع والتصدير.

وبيّن توكلي أن إيران المصدّر الوحيد للغاز إلى العراق ومن الموردين الأساسيين لتركيا وتستهدف تطوير صادرات وتجارة الغاز مع البلدين الجارين. وشدد على أن روسيا ولامتلاكها أكبر احتياطيات الغاز في العالم وايران بصفتها الثانية بهذا المجال بإمكانهما التعاون وأن يكون لهما دور هام في تأمين الطاقة النظيفة للعالم والمنطقة وطرح سياسات دولية مناسبة بهذا المجال.

واستطرد توكلي قائلاً: إن أحد النماذج الناجحة في التعاون الإيراني - الروسي تشكيل المنتدى الدولي للدول المصدرة للغاز (جي إي إف سي) بجانب مشاركة باقي الدول بهذا المنتدى الذي من شأنه أن يلعب دوراً مؤثراً في سوق الغاز وتأمين الحد الأقصى من مصالح الدول المصدرة.

ولفت المدير التنفيذي لشركة الغاز الوطنية إلى الموقع الفريد لإيران، وتمركزها في ممر الترانزيت الدولي الشمال - الجنوب وانتقال الطاقة، معتبراً ذلك فرصة مناسبة للتعاون مع بلدان أخرى منها روسيا، لعرض الغاز عبر الإتفاقيات المتعددة الأطراف وعبر المقايضة والترانزيت الى أسواق أخرى. وأضاف: إن الدول المستهدفة في هذا الممر الدولي هي تركيا وباكستان والهند ودول الخليج الفارسي.

الصادرات الإيرانية لروسيا

في سياق آخر، أظهرت بيانات مصلحة الجمارك الإيرانية تسجيل الصادرات إلى روسيا ١/٣ مليون طن من السلع بواقع ٤٩٤ مليون دولار في ٦ شهور خلال فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤.

وأفادت مصلحة الجمارك، أمس الأحد، أن صادرات البلاد إلى روسيا قد سجلت نمواً كمّياً بنسبة ٢٠٪ وسعرياً بنسبة ١٢٪ قياساً بالفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٣. وذكرت: أن منتجات الفلفل البارد والبولي ستايرين والفستق غير المقشور جاءت بصدارة قائمة السلع الإيرانية المصدرة بنسبة استحواذ ٥/٩٪ و٥/٨٪ و٤/٩٪ على التوالي من إجمالي قيمة الصادرات. وبيّنت مصلحة الجمارك أن غالبية الصادرات توجهت الى روسيا عبر جمارك آستارا (شمال) وبنسبة استحواذ سعري ٣٢٪.

بالمقابل، سجلت واردات إيران من روسيا ١/١ مليون طن من السلع بقيمة ٧٩٧ مليون دولار بنمو كمّي ٣٨٪ وانخفاض سعري ١٤٪.

من جهة ثانية، أكدت مصلحة الجمارك أن ترانزيت البضائع القادمة من روسيا عبر إيران بلغت في الشهور الستة المذكورة ٥٢٦ ألف طن بنمو ١٧٪، في مقابل ترانزيت ٥٦ ألف طن من السلع عبر إيران إلى روسيا بانخفاض نسبته ١٨٪.

صادرات إيران غير النفطية تتخطى مستوى ٢٥ مليار دولار

أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة تسجيل صادرات السلع غير النفطية ٧٠ مليون طن بقيمة ٢٥/٨ مليار دولار في غضون ٦ شهور (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤). وأضاف محمدعلي دهقان دهنوي، الأحد، أن الصادرات سجلت نمواً كمّياً بنسبة ٣/٤٪ وسعرياً بنسبة ٦/٥٪ قياساً بالفترة المناظرة السابقة. وأشار دهنوي إلى أن الأسواق الرئيسية لتصدير السلع في الشهور الستة المذكورة هي الصين والعراق والإمارات وتركيا وأفغانستان، باستحواذها على ٧٥٪ من إجمالي الصادرات. بالمقابل، أكد رئيس منظمة تنمية التجارة أن واردات البلاد قد بلغت ١٨/٣ مليون طن بقيمة ٣٢/٥ مليار دولار بنمو كمّي ٢/٨٪ على أساس سنوي. وبيّن أن الإمارات والصين وتركيا وألمانيا من البلدان الرئيسية المصدرة لإيران خلال الفترة المذكورة استحواذ ٧٥٪ من إجمالي الواردات. واستطرد: في العام الإيراني الماضي سجلت الصادرات غير النفطية مستوى ٤٩/٣ مليار دولار بنمو كمّي ٩/٨٪ وسعري ٨/٩٪ في مقابل واردات لامست ٦٦/٢ مليار دولار.

المركزي الإيراني يوفّر ٣٦/٦ مليار دولار عملة أجنبية لتغطية الواردات

أعلن البنك المركزي الإيراني توفير ٣٦/٦٦٠ مليار دولار من العملة الأجنبية لتغطية مختلف واردات السلع إلى البلاد خلال الفترة من ٢٠ مارس/ آذار إلى يوم السبت ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤.

وأوضح البنك المركزي، في بيان أمس الأحد، بأن تغطية الواردات شملت توفير ٧/٩٨٩ مليار دولار للسلع الأساسية والأدوية، و١٩/٦٩٠ مليار دولار للبضائع التجارية، و٨٦٠ مليون دولار للخدمات، و٨/١٢١ مليار دولار لآلية الواردات مقابل الصادرات.

وأشار البنك المركزي إلى أن واردات السلع الأساسية اشتملت على القمح والحبوب الزيتية والأعلاف بقيمة ٦/٢٢٧ مليار دولار بجانب ١/٧٢٦ مليار دولار للأدوية والمعدات الطبية. وبيّن أن طرح ٧/٩٨٩ مليار دولار لتوريد السلع الأساسية والزراعية والأدوية تم بحسب التسعيرة الحكومية لسعر الصرف، المحددة بـ٢٨٥ ألف ريال للدولار الواحد، بهدف دعم المستهلكين وضمان وصول كافة شرائح المجتمع للسلع الضرورية بسعر أقل تكلفة.

توقعات على نطاق واسع بأن يخفض «المركزي» الفائدة

شبح تباطؤ التضخم دون الهدف يطارد مجدداً صنّاع السياسات بمنطقة اليورو

حذّر خبراء الاقتصاد من أن ضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، وارتفاع أسعار المستهلك البطيء، أثارا مخاوف من أن البنك المركزي الأوروبي قد يواجه خطر التضخم القليل جداً وليس الكثير.

ويُعد احتمال حدوث موجة من انخفاض ارتفاع الأسعار تحولاً حاداً عن مستويات التضخم التاريخية الأخيرة، التي أجبرت البنك المركزي الأوروبي على رفع أسعار الفائدة إلى مستوى قياسي بلغ ٤ في المائة في سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٣؛ وفق صحيفة «فاينانشيال تايمز». سيجتمع صنّاع السياسة النقدية هذا الخميس، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يخفضوا الأسعار. وبعد أن كانوا لا يتوقعون في السابق خفضاً حتى ديسمبر (كانون الأول)، ينظر المستثمرون الآن إلى خفض ربع نقطة مئوية إلى ٣/٢٥٪ بوصفه أمراً مسلّماً به.

وقال خبراء الاقتصاد إن خفض أكتوبر (تشرين الأول) قد يبشر بسلسلة من التخفيضات الأسرع والأكثر حدة في تكاليف الاقتراض، في محاولة لمنع التضخم من الانخفاض المستمر عن هدفه.

وتضع الأسواق المالية الآن في الحسبان أن البنك المركزي الأوروبي سيخفض أسعار الفائدة إلى ١/٧٪ فقط بحلول النصف الثاني من العام المقبل. وانخفض التضخم السنوي إلى ١/٨٪ في سبتمبر الماضي، مما جعله أقل من هدف البنك المركزي الأوروبي في الأمد المتوسط البالغ ٢٪ لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وقال جينز آيزنشميت، كبير خبراء الاقتصاد الأوروبي في «مورغان ستانلي»، وعمل في البنك المركزي الأوروبي حتى عام ٢٠٢٢: إن «تجنب العودة إلى عالم ما قبل (كوفيد - ١٩)، حيث التضخم كان أقل من ٢٪، سيكون أحد أكبر التحديات التي يواجهها البنك المركزي الأوروبي». ويتوقع أن ينخفض سعر فائدة الودائع الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي إلى النصف إلى ١/٧٥٪ بحلول ديسمبر ٢٠٢٥؛ لكنه أضاف: «من المحتمل جداً ألا يكون هذا المستوى هو نهاية (دورة التيسير)».

التضخم القليل جداً.. مشكلة

تاريخياً، كان التضخم القليل جداً وليس الكثير جداً هو المشكلة الأكبر التي واجهت البنك المركزي الأوروبي. ففي ٩٣ من ١٢٠ شهراً حتى يوليو (تموز) ٢٠٢١ عندما بدأت الزيادة الأخيرة في الأسعار مع انتعاش الطلب أثناء الوباء، كان التضخم أقل من هدف البنك المركزي الأوروبي. وتم تقديم هدف الـ٢٪ خلال الصيف. وقد حل محل هدف أكثر تحفظاً للتضخم «أقل من ولكن بالقرب من ٢٪».

ولوقف مزيد من الانخفاضات في التضخم، شرع البنك المركزي الأوروبي في سياسة نقدية غير تقليدية، فتضخمت ميزانيته العمومية من خلال شراء السندات، ودفع أسعار الفائدة الرئيسية إلى المنطقة السلبية.

من شأن الزيادات الطفيفة في الأسعار أن تزيد من خطر الوقوع في منطقة الانكماش، مما قد يؤدي إلى دورة هبوطية ذاتية التعزيز، حيث يؤجل المستهلكون عمليات الشراء، بينما يجعل تقلص الدخل من الصعب سداد الديون.

ووفقاً لمحضر اجتماع سبتمبر، أشار واضعو أسعار الفائدة إلى أن «خطر عدم تحقيق الهدف أصبح الآن غير قابل للإهمال».

ومع استجابة ارتفاع الأجور في الاقتصادات الرائدة في منطقة اليورو بفارق زمني للارتفاع السابق في التضخم، من المتوقع أيضاً أن تكون أرقام التضخم الرئيسية في العام المقبل أعلى مما قد تشير إليه الديناميكيات الاقتصادية الأساسية الأكثر ضعفاً، وفقاً لما قاله أحد الأشخاص المطلعين على تفكير أحد أعضاء مجلس الإدارة. وقال هذا الشخص: «في الأمد القريب، فإن توقعات النمو الضعيفة هي العامل الأكثر أهمية، ولكن خطر عدم تحقيق (هدف التضخم البالغ ٢٪) هو بالفعل جزء من المعادلة».

وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، الأسبوع الماضي، إن البنك المركزي سيأخذ في الاعتبار الثقة الزائدة في أن هدف التضخم المتوسط الأجل للبنك المركزي الأوروبي أصبح على مسافة قريبة، وهي الملاحظة التي زادت من توقعات المستثمرين بخفض أسعار الفائدة.

ومع ذلك، قال سيباستيان دولين، مدير الأبحاث في معهد السياسة الاقتصادية ومقره دوسلدورف، إن النمو الضعيف، وانخفاض التضخم بشكل حاد يشيران إلى أن البنك المركزي الأوروبي «يتصرف ببطء شديد (في تعديل الأسعار) مرة أخرى»، مضيفاً أن تحليل البنك المركزي لدوافع التضخم كان «معيباً».

وأكد دولين أن الارتفاع التضخمي بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ كان مؤقتاً ومدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة واختناقات سلسلة التوريد، وليس ارتفاعاً أساسياً في الطلب. وقال إن البنك المركزي الأوروبي زاد أسعار الفائدة كثيراً، مما أضر باقتصاد تضرر بالفعل من انخفاض الإنتاجية، والاستثمار الفاتر، والشيخوخة السكانية. وأضاف: «لقد أدت السياسة النقدية المفرطة في التقييد إلى تفاقم بعض القضايا الهيكلية».